

أثر التنمية الصحية والعلمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

د. العربي بختي
جامعة المسيلة

Abstract	الملخص
<p>This study aims to determine the impact of cultural health development in modern economic development, and stress the need to begin to launch comprehensive development and success. It also aims to emphasize the interest in building individual and cultural composition and give them careful consideration. The health and cultural development are key factors in achieving economic, social or technological progress, as there are many interacting and interdependent dimensions. they are also economic, human and scientific dimensions that enable present and future generations to meet the scientific and cultural aspirations, and enable the provision of subsistence needs and satisfying in the long run, and the advancement of society and improve the quality of life, and achieve the desired objectives, rational exploitation of natural resources, and enjoy its blessings through participation in finding solutions to environmental, social and economic problems.</p> <p>So that would help stimulate economic, social and scientific development, which means that the absence of health and culture would be detrimental to the proper functioning and efficiency of the individual and thus lack of contribution to the alleviation of poverty, ignorance and disease.</p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التنمية الصحية والعلمية في التنمية الاقتصادية الحديثة، وتبيان دورهما في كافة مجالات الحياة، والتشديد على ضرورة البدء بهما لانطلاق التنمية الشاملة ونجاحها. كما تهدف إلى التأكيد على الاهتمام ببناء صحة الفرد وتكوينه الثقافي وإعطائهما عناية فائقة. ذلك أن التنمية الصحية والثقافية تعتبران عاملا أساسيا في تحقيق أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي أو تكنولوجي حديث، كما تمثلان أبعادا كثيرة متعددة ومتفاعلة ومتداخلة، وهي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والعلمية التي تمكن الأجيال الحاضرة والمستقبلية من تلبية تطلعاتها العلمية والثقافية، وتمكن من توفير الاحتياجات المعيشية وإرضائها على المدى البعيد، والنهوض بالمجتمع وتحسين نوعية حياته وتحقيق أهدافه المنشودة، بالاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، والتمتع بخيراتها من خلال المشاركة في إيجاد الحلول للمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تساعد على تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، مما يعني أن غياب الصحة والثقافة سيضر بحسن أداء الفرد وكفاءته وبالتالي نقص إسهامه في التخفيف من معدلات الفقر والجهل والمرض.</p>

المقدمة

عندما يتحدث الاقتصاديون عن التنمية فإنهم يقصدون في الغالب التطور الاقتصادي الذي يحدث في المجتمع ويستجيب لمتطلبات الحاضر وحاجات الأجيال القادمة. ولقد أصبح التنافس العالمي يعتمد على تنمية القدرات العلمية والصحية والكفاءات البشرية القادرة على الإبداع والتجديد والتطوير التكنولوجي. وتأتي أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث كونها تهدف إلى تنمية أفراد المجتمع وجعلهم محور التنمية وهدفها الأساسي. فهي في الأصل تهتم بتطوير أفراد المجتمع علميا وعقليا وثقافيا وتقويتهم صحيا، مما يجعل ذلك عاملا هاما وفعالا في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسهم في تحسين أحوال الأفراد التعليمية

والصحية والمعيشية ليكونوا قادرين على تحقيق أعلى الإنتاج والإبداع وأجوده في القطاعات العلمية والاقتصادية والصحية والثقافية.

والثابت أن أي تطور لا يمكن أن يتم دون حدوث تنمية صحية وثقافية فعالة تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة على المدى القصير والطويل.

ذلك أن الصحة والعقل وما يثمر من علم سيقان أساسا في أي عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي في كل بلد. كما يساهمان في الوقت ذاته في تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا يختلف عاقلان في أن العقل السليم والبدن الصحيح ظلا على مر الأزمنة وفي غالب الأوقات يكونان عامل قوة الشعوب، إذ وقرا لها وقود التقدم في كافة المجالات.

بيد أننا نلاحظ بقدر من الخوف أن تطوير المجتمع العربي لن يتحقق تماما إذا لم تتم رعاية صحة الفرد والعناية بعقله المنتج للعلم والثقافة. وبعبارة أخرى أنه لا يمكن لأي باحث أن يتجاهل حقيقة كون القدرات البدنية والطاقات الفكرية والإبداعية العلمية مثلت وستمثّل عنصرا دائما للتأثير، ولا يمكن التغاضي عن هذا التأثير الذي لعب دورا لا يمكن تجاهله أيضا في ماضي الشعوب وحاضرها وفي مستقبلها كذلك في كل مناحي الحياة.

يبدو جليا من الملاحظات السابقة حول أهمية صحة الجسم والعقل أن المقصود بالتنمية في التصور الإسلامي يتجاوز توفير الماديات، وتحقيق رفاهية الإنسان وإشباع طلبات جسده، بل يتوسع ليشمل الاستجابة للجانب المعنوي المتمثل في تنمية النفس والعقل والروح والفكر وتلبية طلباتها، وذلك ما يجعل خطط التنمية لا تبوء بالفشل.

وقد حثّ الإسلام على التنمية الاقتصادية والإنتاج بجميع وسائله وفي جميع الحقول، لكنه جعل للتنمية ضوابط. واعتبر أن التنمية الناجحة تعتمد على دعامتين أساسيتين هما: الفرد الصحيح المثقف الذي يملك جسما صحيحا، وعلما واسعا وعقلا سليما يساير بهما التقدم التكنولوجي. ويعود هذا إلى أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على عقيدة واضحة المعالم، سامية المقاصد، يستمد منها خصائصه ومقوماته وأهدافه، ويرتكز على تشريع إلهي يضبط هذه الخصائص والمقومات، فيجعل المال مال الله والبشر مستخلفون فيه، ومن ثم إنفاقه فيما ينسجم مع توجيهات العقيدة، وتترتب عنه نتائج طيبة تسعد الخلق وتعود على أفراد المجتمع بالخير والنفع العميم، سواء في النواحي الصحية والعلمية والثقافية أو في غيرها... وبذلك يسهم المال في تنمية خصائص الإنسان الفكرية والإبداعية، وتجعله فردا فعلا ينتج ليعيش حياة كريمة، ويسابق الريح من أجل الحصول على المال الحلال.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة وعناصرها في بيان أهمية صحة السكان وجودة تعليمهم في مجالات التنمية وميادينها المختلفة بالنظر إلى ما تعيشه المنظومة التربوية والمستوى المتدني لمعيشة أفراد المجتمع. كما المشكلة أن السلطات المعنية

لا تعطي الأهمية اللازمة لصحة الفرد البدنية والعقلية، ويضاف إلى هذا أن المعنيين لا يحرصون كثيرا على تعليمه وتنقيفه ثقافة تساعده على أداء ما يسند إليه من أعمال وواجبات في المؤسسات التي سيشتغل بها في كبره مستقبلا. إضافة إلى عدم تزويده بمقدرة علمية وصحية كافية تمكنه من حلّ المشاكل التي تعترض سبيله في أجل قصير، ومن ثم خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن قلة علم الأفراد ونقص معرفتهم، وضحالة رصيدهم الثقافي والمعرفي قد لا يمكنهم من تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي ترسمها الدولة وتخطط لها. وبناء على ذلك تدور عناصر الدراسة على أمرين اثنين: هما صحة الفرد وتعليمه اللذين يقترنان بمتطلبات التنمية المستدامة، وتطوير أساليب العمل المنتج وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المشكلة التي تتصدى لها وهي ضرورة الاهتمام في المقام الأول بصحة الفرد وتنقيفه وتعليمه تعليما جيدا. هذا فضلا عن محاولة إظهار قيمة وأهمية وتأثير إعداد الفرد صحيا وعلميا للمساهمة في النشاط الاقتصادي الذي يسهم في نجاح التنمية المستدامة وتطويرها، وكذلك رفع كفاءته إلى مكان مرموق ليعطي إنتاجا يمتاز بالجودة. ومن ثم تتحقق التنمية الشاملة التي ينبغي أن تتسم بالديناميكية والتحرك السريع لتلبية تطلعات الشعوب واحتياجاتها، وهو ما يؤدي في حال تحققه إلى انتشار المجتمع من مظاهر التخلف. وهذا نظرا للتحدّي الذي تواجهه أمتنا في ظل عالم تبني دوله مجدها بسواعد أبنائها الأصحاء وإنتاجهم العلمي والأدبي والإبداعي الذي هو قطعا ثمرة عقولهم السليمة التي تمت رعايتها منذ الصغر.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية صحة الأفراد، وإبراز فائدة اتساع ثقافة الجيل الصاعد ورقي تحصيله العلمي. ذلك أن صحة الأفراد البدنية والعقلية والعلمية، وتعزيز أثر نوعية التعليم المقدم للنشء على جميع المستويات وفي جميع المجالات يعدّ عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي، ومعاملا رئيسيا يستخدم في تطوير المجتمع، ويساهمان في تحسين الأداء العلمي والإداري والاقتصادي والمالي وسوى ذلك. كما أنهما أداة لنقل المجتمع من التخلف إلى التطور، ومدخل لولوج عالم الحضرة واللاحق بركب الأمم المتقدمة في كافة المجالات.

فرضيات الدراسة

- 1 - المحافظة على صحة الفرد عقليا وجسما.
- 2 - تنمية عقله وترقية فكره وزيادة ثقافته ووعيه الاجتماعي.
- 3 - تسخير إمكانياته البدنية والعقلية في تطوير المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا.

منهجية الدراسة

تمّ الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للمعطيات ذات الصلة بالدراسة، ومن ثم استخلاص النتائج والأفكار التي تثبت العلاقة القوية بين التنمية

والعناية بصحة الفرد وثقافته باعتبارهما أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية ونهضة علمية تكنولوجية.

1- تعريف التنمية

لفظ التنمية في اللغة مأخوذ من نما الشيء إذا زاد وارتفع، أي ازدهر وكثر. فيقال نميت النار تنمية إذا أقيت عليها الحطب وذكيتها به. أما مفهومها في الاقتصاد الحديث فإنه يرتبط بالجانب الاقتصادي والمالي والصناعي الذي يحقق الرخاء والرفاهية عن طريق إحداث تغيير اقتصادي واجتماعي، ينقل الفرد والمجتمع إلى مرحلة حضارية متقدمة، مما يعني أن إطار التنمية يتحدد في ما هو قابل للنمو والتغيير والإصلاح.

ومن اللافت للانتباه أن مصطلح النمو والتنمية قد تم استعمالهما كلفظين مترادفين، باعتبار أن كليهما يدلان على الزيادة الملموسة في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فيحصل نتيجة لذلك توفير حياة إنسانية كريمة، يتحسن فيها عيش الإنسان وصحته وتعليمه... وهو ما يعني أن مفهوم التنمية قد اتسع فأصبح يشمل تكوين الأفراد وتطوير مهاراتهم، وزيادة قدراتهم العقلية والبدنية بغيّة استخدامهما في زيادة الإنتاج بما يحقق لهم النفع، أي تمكينهم من أن يحيوا حياة لائقة تخلو من المنغصات المتمثلة في الفقر والجوع والمرض والجهل.

بيد أن التنمية في التصور الإسلامي يتجاوز معناها هذا الإطار، إذ ليس بالمال وحده تتحقق سعادة المجتمعات، وليس الرفاهية مجرد إشباع طلبات الجسد. بل إن تلبية طلبات العقل والروح تحظى بأهمية لا تقل عن إشباع الجانب المادي في الإنسان. فتوفير الماديات وحدها ليس كفيلاً بصناعة الإنسان والحضارة. ومن هنا استوجب الأمر أن تكون خطط التنمية شاملة ومتوازنة مع ضوابط الأخلاق وخصائص الرجولة، حتى لا تصير رفاهية مترفة مهلكة. وقد قال المفسرون في هذا الشأن: إن من يتسبب في تأخر الأمم وهلاك المجتمعات وعودها عن التقدم هم المترفون المنتعمون الذين تبطّروهم النعمة وسعة العيش فلا يبذلون جهداً عقلياً أو بدنياً، فلا يعملون ولا يعانون ولا يتحملون تبعات إعالة أنفسهم، وإنما ينشغلون بالملذات. وهؤلاء يصدق فيهم قول الله تعالى: ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾. أي أن سبب زوال كثير من المجتمعات المتحضرة المزدهرة هو الترف والتنعم والراحة والكسل الذي هو الجرثومة التي تتخرج جسد المجتمع، وهذا عندما يميل الناس إلى الدعة والخمول، فلا يكفون ولا يأكلون أو يلبسون من عمل أيديهم، ولا يسعون إلى تلبية الحاجات التعليمية والصحية وغيرها مما تنهض به الأمم وتحقق أمنها.

2- أهداف التنمية

التنمية تنطلق من التصور الإسلامي للحياة، الغاية منها هي تحسين حياة الناس. ومن أولوياتها وأهدافها: الاهتمام بالإنسان ومجتمعه وبيئته، وهذا بتحقيق المستوى اللائق لمعيشة كل فرد، أي ضمان حد الكفاية أو حد الغنى أو تمام الكفاية. وهذا المستوى يوفره كل فرد لنفسه بعمله

وجهد ، وهذا يقتضي أن يكون صحيحا قادرا على العمل. فإذا عجز لسبب خارج عن إرادته كمرض أو بطلالة أو شيخوخة فإن الدولة تتكفل به. وهذا ما عبّر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: {أيما أهل عرصةⁱⁱⁱ أصبح فيهم امرؤ جاع فقد برئت منهم ذمة الله^{iv}}. وهذا يؤكد أهمية الشمول في التنمية الاقتصادية. ومن باب أولى وأحرى أن تركز على صحة الفرد وعلى تعليمه لأنهما أهم الاحتياجات البشرية . ومن البديهي أن الفرد لا يستطيع أن يعيش وينتج ويشبع حاجياته الأخرى كما ينبغي إلا إذا كان صحيحا في بدنه سليما في عقله.

ومن نافلة القول التنويه بأن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية الإسلامية يقتضي تحقيق التوازن بين عمارة الدنيا وعمارة الآخرة ، على قاعدة :{وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا^v}. ومن هديه صلى الله عليه وسلم أنه لا يعترف بأي حق للكسالي، فمن لا يعمل ولا يسهم في الإنتاج وهو قادر عليه لا يأكل. إذ أثر عنه أنه قال: {لما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يديه^{vi}}. وعندما صافح الرسول الكريم أحد المسلمين وشعر بخشونة في يديه قال: {إن هذه يد يحبها الله. هذه يد لن تمسها النار أبدا^{vii}}. وقال أيضا: {اليد العليا خير من اليد السفلى^{viii}}. وقد اعتبر الإسلام أن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها إلا الهمة في طلب العيش، وأن من فقه الرجل أن يصلح معيشته ويتأنق في حياته، وأن الله تعالى يحب أن يرى أثر نعمته على عبده. كما أن الرسول الكريم لم يستعذ من شيء بقدر استعاضته من الفقر. فكان يقول: {اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر^{viii}}. ولهذا فإن غاية التنمية الاقتصادية هي خدمة الإنسان وتوفير الراحة له، وذلك بالتقليل من تعب وجهده وزيادة قدرته على البذل والعطاء^x، باعتبار أن العمل البشري هو العنصر الأساسي للإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ذلك أن المنفق عليه أن الطاقات البشرية الصحيحة المتعلمة في أي مجتمع هي مفتاح التنمية^x. وفي ضوء كل هذه المعطيات يتبين أن التنمية حسب التصور الإسلامي هي سياسة شاملة متوازنة متكاملة تفرض على المجتمع الأخذ بأسباب النماء والارتقاء المادي والمعنوي. و من الواجب أن نعرف الحاجات الضرورية التي تتعلق بالاقتصاد، وهي:

- أ – حفظ النفس والصحة بتوفير المأكل والمشرب والملابس والمسكن، ليكون الجسم قويا قادرا على العمل والإنتاج.
 - ب – حفظ العقل لأن به يتم التفكير وتحصيل العلم والمعرفة، ويتحرر الإنسان من الخرافات والأوهام.
- ومن المعروف أن ما يؤدي إلى تأمين هذه الضروريات الأساسية في الإنتاج هو:
- 1 – توفير وتعليم الفرد الحرف والصناعات والفعاليات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضمان الكافي من الضروريات ليعيش سليما معافى.
 - 2 – بناء الفرد علميا وتكوينه ثقافيا، وخير معين على تكوين شخصية الإنسان وتنميته ثقافيا ومعرفيا هو المعلم والمدرسة والجامعة والإعلام المرئي والمقروء.

ومن الشائع أن الثقافة لها دور هائل في تحديد معالم شخصية الفرد، وبناء الحضارة والنهضة الشاملة في شتى ميادين الحياة. ولا غرو في أن يكون هذا هو الهدف الكبير الذي تدور حوله الأهداف الثقافية لخطة التنمية.

ومن جهة أخرى فإن الأمر يتطلب في المفهوم الشرعي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: الصحية والثقافية في أطر متوازنة وتنسيق متكامل صحيح، بجعل العمل يسير من أجل الرخاء الاقتصادي مع التهذيب الاجتماعي القائم على الالتزام بالآداب والقيم والأخلاق الاجتماعية في كل مناحي الحياة ومسيرة المعاملات. فلا غش ولا خداع ولا تغرير ولا تدليس ولا مقامرة ولا غبن في المعاملات. كل ذلك بهدف منع أكل أموال الناس بالباطل، والحفاظ على شيوع روح الودّ والطمأنينة، والقضاء على المنازعات بين الناس، وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في الحياة.

3- مدى تحقيق التنمية

لقد شكلت التنمية الاقتصادية خلال العقود الماضية طموح شعوب الأرض قاطبة ولاسيما الدول المتخلفة، وقد تمّ تركيزها على الاستفادة من ثمار تطوّر العلم والمعرفة والاستثمار المالي في تحسين صحة الفرد وزيادة معارفه ومهاراته بقصد الانتفاع الشخصي والمساهمة الفعلية المنتجة في الميدان الاجتماعي والعلمي والاقتصادي والثقافي والسياسي وسوى ذلك.

أضف إلى هذا أن التنمية ارتبطت في العصر الحديث بالاهتمام بصحة جسم الفرد ليكون قادراً على العمل، واهتمت بعقله ليصير مبدعاً ينتج ما يحقق رفاهية الإنسان وراحته سواء أكان يعيش في المدينة أم الريف. أي أن التنمية بصفة عامة لا تتحقق إلا بوجود أفراد أصحاب الأبدان ومتعلمين تعليماً راقياً وعصرياً، ومزودين بمهارات وقدرات تستخدم في العملية الإنتاجية، وفي إحداث تغيير اقتصادي واجتماعي يصل بالناس إلى الأفضل، ويحقق النمو المنشود.

إن الناظر إلى كل التشريعات والتخطيطات المرتبطة بالنظام المالي والاقتصادي في صدر الإسلام يجد أن منبعها حاجة الناس ومصالحهم العامة. فمفهوم التنمية في الإسلام هو تلبية وتعبير عن واقع موجود يشمل كل جوانب الحياة، دون أن تمسّ العقيدة والأخلاق وأصول الشريعة، ومؤدى هذا القول أن تتوجه التنمية ويصرف المال كما يريد الله، فلا يخرج عليه، وهذا هو الضابط أو القيد الذي ينفي عن التنمية مساوئ الإضرار بالبدن أو الإساءة إلى العقل. وتلك هي فلسفة وظيفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام، وقد زاد على ذلك أن وكلها إلى ضمائر الناس وإلى همهم وأخلاقهم¹⁴، باعتبار أن التنمية في نظر الإسلام يجب أن تنمو نمواً متكاملًا متوازنًا مضطرباً، مما يعني أن عدم النمو الشامل يعني التوقف والتخلف ثم الموت. وما من شك في أن التنمية في صدر الإسلام قد تجلّت في عهد عمر بن الخطاب الذي اهتمّ كثيراً بقضايا التعليم والصحة والزراعة وتنظيم الري واستغلال الأرض وتخطيط المدن والسهر على حسن سير الأسواق التي هي العصب الاقتصادي لفئات المجتمع وضمان أمنهم المعيشي

والصحي^{xiii}. وهو ما يدلّ على ارتباط العمل من أجل خير الإنسانية ارتباطاً جوهرياً.

ونجد قول الرسول صلى الله عليه وسلم: {إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفلح}^{xiii} يربط كل عمل تنموي بالحركة إلى الأمام، ويدفعها نحو التقدم حتى ولو كان ذلك في آخر لحظة من عمر الإنسان، كل ذلك تأكيداً لقيمة العمل التّموّلي. أمّا عمر بن الخطاب فقد عبّث رجلاً بقي في المسجد بعد أن انطلق الناس إلى أعمالهم التّموّية المختلفة قائلاً: قم لا تمت علينا ديننا أماتك الله، اعترافاً منه بقيمة العمل الأساسية الموجودة في حياتنا التي نعمل اليوم على تطوير أوضاعها وتنميتها.

وعلى هذا الأساس جاءت تعاليم الإسلام حاثّة على العمل والإنتاج، ودعم برامج التنمية المحليّة والاجتماعية للقضاء قدر الطاقة على فاقة الفرد المسلم وبطالته وأميته ومعاناته الصحية والثقافية. وقد قال الرسول الكريم: {اعملوا فكلّ ميسّر لما خلق له}^{xiv}. ذلك أن بذل الجهد وتقديم العمل يحمي من الانهيار الاقتصادي، وعدم إخلاد الأفراد إلى الراحة والكسل والاستهلاك دون إنتاج يحقق التنمية. بل إن العمل وزيادة الإنتاج المادي والمعنوي في نظر الإسلام يعتبر عبادة. والفرد العامل المنتج قريب من الله ومثاب على عمله الصالح. فيقول صلى الله عليه وسلم: {من أمسى كالألّا من عمل يديه أمسى مغفوراً له}^{xv}.

إشادة بالعمل والاحتراف القائم على مزاولة اليد لأعمال قد تعوّضها اليوم الآلة، وإن كانت اليد هي التي تحركها. وهذا باعتبار أن العمل أحد الروافد الأساسية في عملية التنمية الشاملة في المجتمع. وتوضح قيمة العمل اليدوي في مثل قوله تعالى: {ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم}^{xvi}. فالآية دعت إلى السعي الإيجابي والعمل المتقن البناء في هذه الحياة، دون ازدياء أي عمل مشروع، وكل حركة فاعلة إيجابية ابتغاء كسب الرزق الحلال. والأولوية في التنمية الإسلامية تقديم الحاجيات على الكماليات. والأمور الحادية تتمثل في الغذاء والطب والتعليم والأمن وسلامة البيئة.

وبعبارة أخرى فإن التنمية تتمثل في الاستفادة من القدرات البشرية بما يحقق النفع للإنسان، أي استخدامها في زيادة الإنتاج. أي يتمكّن أفراد المجتمع من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وحيوا حياة خالية من العلل والأمراض، ويكتسبوا قدراً معتبراً من العلم والمعرفة. ولكي يقبل العامل على العمل ويتقنه ويتفوق فيه ينبغي أن لا يعمل إلا ما يكلف إلا بما يدخل في نطاق قدرته البشرية، وأن يأخذ أجراً مناسباً تبعاً لمقدار عمله، مصداقاً لقوله تعالى: {لا يكلف الله نفساً إلا وسعها}^{xvii}. ويدخل ضمن هذا تقليل ساعات العمل اليومي، لكيلا يكلف العامل فوق طاقته، وتضمن راحته، وتحفظ حقوقه بأن يأخذ أجراً زائداً إذا ضاعف عمله وإنتاجه.

نستخلص هذا من قوله صلى الله عليه وسلم: {قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر

أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره^{xviii}. والحديث كما هو واضح يحرّم استغلال أبواب العمل للعمال ، عندما لا يؤدون إليهم حقوقهم .
والذي يستخلص مما سبق أن التنمية تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ، وتقوم على مجموعة من العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. وتأتي أهمية التنمية الصحية والعلمية من حيث كونها تجعل أفراد المجتمع محور التنمية وهدفها الأول والأساسي. ويتمثل ذلك في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب بما يحقق النفع للمواطن. وهو ما يمكّن مستقبلا من استخدام القدرات العقلية والصحية في زيادة الإنتاج. لذلك فإن جوهر التنمية الصحية والعلمية هو الاهتمام بتطوير الأفراد وتنمية صحتهم وعقولهم ليكونوا قادرين على الإنتاج، وأداء درهم في تطوير بلدهم، والمساهمة الفاعلة في الإبداع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والسياسية، فضلا عن تحقيق تنمية شاملة تعمّ الوطن وتنفع المواطن، وتطوير نوعية حياته الصحية والتعليمية وتحسينها، وبالتالي تضمنان استمرار كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لتحقيق توسيع الخيرات، والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أعلى مستوى دون انقطاع أو توقف.

1- تنمية الفكر قبل المال

في تقديري أن تنمية عقول النشء وتنقيفهم وتهيئتهم للإبداع، والعمل على تمكين قدراتهم العقلية لكي تخترع وتبتكر وتعمل ثم تنتج وتأتي بالمال يأتي في رأس أولويات التنمية. ولكي ينمو العقل ويتعلم ويتنقّف وينتج فإنه لا بد من بذل المال بسخاء على التعليم الجيد، وعلى تغذية الجسم تغذية سليمة، وحمائته حماية تامة من الأمراض التي قد تصيب العقل أو البدن، فتضرّ بهما أو تشل طاقتهما وقدراتهما، فتحول بين الفرد وبين التنمية والإنتاج الثقافي والاقتصادي. وقد وجد الباحثون أن علاقة الغذاء بقوة العقول وضعفها، وسير التنمية الشاملة في أي بلد لها علاقة بينة ظاهرة. وهو ما يعني أن الغذاء الجيد يسهم في تنمية العقل ويزيده اتقادا، ويحمي الجسم من المرض والضعف، وبذلك تحصل التنمية في جميع المجالات.

ولكي يتم تلافي تعثر التنمية فإنه ينبغي قبل كل شيء رسم سياسة صحية وتعليمية محكمة يكون الهدف منها حفظ صحة الأفراد عن طريق الوقاية والعلاج وتوفير الغذاء الجيد المتكامل، بالإضافة إلى الحرص الشديد على تنمية العقول بالتعليم والتنقيف، وزيادة قدرتها على التحصيل العلمي النافع، والإقبال عليه والرغبة فيه وبذل الكثير من الوقت والجهد، فضلا عن خلق الدوافع الشخصية والاجتماعية المشجعة على التطلع لمستويات علمية أعلى وأرقى.

والأمر الذي لا يختلف فيه عاقلان هو أن صحة الجسم وسلامة العقل والتعمق في العلم يعدان الأداة الكبرى والوسيلة العظمى الكفيلة بتنشئة أجيال قادرة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه لا ينبغي أن يغيب عن بال أحد أن القرآن الكريم قد احتفى كثيرا بالعقل والعلم وأشاد بهما في كثير من الآيات لأثرهما

في التفكير والبحث والاكتشاف والإبداع والتنمية. فقال تعالى: {إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون}^{xix}.

ومن البديهي أنه إذا أردنا أن نحصل في الوطن تنمية شاملة قوية الأسس متينة البناء فعلى القائمين بالأمر أن يعملوا على أن يكون أفراد المجتمع متمتعين بقوة الجسم وصحة البدن وسلامة العقل، ويكون ذلك بعدم تركهم يعانون من سوء التغذية أو نقصها أو عدم جودتها، أو تركهم عرضة للأمراض والأسقام والعاهات الجسمية... وهذا بعد أن ثبت أن سوء التغذية يؤثر تأثيرا سيئا في تكوين الشخص البدني والعقلي.

وتقديرًا لأثر الغذاء الجيد الحلال في بناء جسم الإنسان وعقله، فقد قال الفقهاء: إن التغذية فرض على الإنسان إذا خاف على نفسه الهلاك، واعتبروا أن التغذية الجيدة في الإسلام سنة تعين المرء على أداء الواجبات والقيام بالأعمال الضرورية، كما أنها تمكن الفرد من القدرة على تحصيل العلوم والمعارف التي تسهم في تحقيق التنمية، مستخلصين ذلك من قوله تعالى: {وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}^{xx}. ومن قول النبي صلى الله عليه وسلم: {كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت}^{xxi}. وهذا في رأي أكبر دليل على وجوب إعطاء التنمية الصحية والعلمية الأولوية قبل الشروع في تنفيذ بقية جوانب التنمية الأخرى، لأنهما الأساس وسواهما فروع مبنية عليهما.

ب- دور المال في تنمية الفكر

إن الضرائب الإلزامية التي يؤديها مواطنو كل دولة إلى حكوماتهم، والمداخيل التي تؤول إلى خزائن الدولة وميزانياتها توفر الأموال التي تمكن المسؤولين من إيجاد مصالح عمومية ومرافق صحية وثقافية تضطلع بخدمة المواطن ونفعه، ويجوز أن تتعدى هذا الغرض إلى تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية.

وإذا تخطينا دور الضرائب في النظام المالي المعاصر وانتقلنا إلى بيان دورها في أحكام الإسلام وتشريعاته لوجدنا أنها أيضا تغذي خزائن الدولة لمواجهة ما يتطلبه الإنفاق العام. والملاحظ أن أول ما يبدأ به الإسلام تعاليمه الحكومية هو أنه فرض على المجتمع إقامة دولة تسهر على تدبير المال الذي تواجه به كل صنوف الإنفاق العام في خدمة المجتمع والاضطلاع بمراقبه المشتركة. وتحقيقا لتدبير هذا المال فرض الإسلام فريضتين ماليتين: أولاهما الزكاة وهي فريضة إلزامية الأداء والنطاق من مال الفرد. أما ثانيتهما فهي الإنفاق في سبيل الله، وهو بدوره فريضة إلزامية في أدائها، ولكنها اختيارية في حصتها. وبالاطلاع على مصاريف الزكاة ينضح لنا مخصصة لما يسمى بلغة عصرنا (الشؤون الاجتماعية). وقد خصص الله مصاريف الزكاة على النحو التالي: {إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل}^{xxii}. وقد

جعل الله المصرف السابع في الآية الكريمة {في سبيل الله}. وقد فسر العلماء كلمة في {سبيل الله} بما يعم كل مصالح المسلمين. ويعني هذا أنه يوجد في كل مجتمع إسلامي رصيد مخصص لباب الشؤون الاجتماعية ينفقه ولي الأمر في خدمة المجتمع في كل مرافقه المشتركة التي لا حصر لها، ومن بينها: الصحة والتعليم. وجاء هذا التخصيص لحكمة إلهية وهي أن لا يطغى الإنفاق على ميدان دون آخر. مما يعني أن الإنفاق في سبيل الله هو أوسع نطاقاً من الزكاة، وهو مخصص لمصلحة المجتمع الإسلامي في ضوء ما تمليه ضرورات المجتمع على وجه الدوام والاستمرار.

ولا يخفى على أحد أنه قد لا يوجد ما هو أهم من الصحة والتعليم، وهما يهتمان المجتمع بكامله، ولا تنهض الدولة إلا بهما، ولا تتطور الأمة إلا بالإنفاق على هذين المرفقين الأساسيين. وهو ما يعني أنه يجب أن يساهم كل قادر في الأمة في عبء الإنفاق عليهما وفي تدبير الموارد المالية لهما، وعدم ترك الدولة لوحدها تضطلع بهذه المهمة النبيلة التي قد تنتع أعباؤها إلى ما لانهاية.

وقد حدثنا التاريخ أن الإنفاق في سبيل الله في سبيل الله في صدر الإسلام كان يجري سماحة وتطوعاً، حتى كان الأثرياء كعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وغيرهما ينفقون أكثر من نصف أموالهم وأكرمها في سبيل الله خدمة لمصلحة المجتمع التي تتطلبها مرافقه المشتركة كمجالات التنمية الاقتصادية والمنشآت التعليمية والصحية والتعميرية والثقافية والتربوية وغيرها التي يختلف حجم الإنفاق عليها من عصر إلى عصر ومن بيئة إلى بيئة، وتحقيق سائر الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع، وأهمها هو أن يكون أفراد أصحاب الأبدان أقوياء العقول.

والملفت للنظر أن مصرف (في سبيل الله) تكرر في موردين ماليين، بحيث جاء ضمن مورد الزكاة كما جاء مستقلاً لوحده. والحكمة واضحة وهي أن الحكيم العليم أراد أن يكون هذا المصرف الذي سماه (في سبيل الله) وهو الشامل لكل مرافق المجتمع من صحية وتربوية وغيرهما. ولأهمية هذين المرفقين أراد الحكيم الخبير أن يجعلهما يتغذيان من موردين لا من مورد واحد: أي يتم تحصيل المال لهما من الزكاة المفروضة ومن الإنفاق في سبيل الله. فقد لا تكفي حصيلة الزكاة للوفاء بمتطلبات هذين المرفقين الهامين فيتوقف دورهما ويتعطل نفعهما، فأضيف إليها مورد (الإنفاق في سبيل الله) وهو مصرف عام تحدده الظروف، لتأمين البذل المالي المستمر لعلاج المرضى وتعليم العاجزين عن التعليم أو إكمال دراساتهم العليا، فتبقى المرافق التعليمية والصحية تؤدي دورها دون توقف.

وهكذا يتضح لنا بجلاء أن الإسلام قد جعل العامل المادي في الصدارة، وقد اعتبر أن من العوامل المساعدة على مضاعفة الإنتاج لتمكين المجتمع من الإنفاق على الصحة والتعليم بسخاء، العوامل التالية وهي:

1 - التخطيط الجيد: الذي ينعش الاقتصاد الوطني بزيادة استخدام المعرفة في الاقتصاد بتولية ذوي العلم والبصيرة والخبرة والبراعة والكفاءة والتصرف على

الوجه الأحوط والأصلح والأرشد. وقد جاء على لسان نبي الله يوسف ما يتضمن هذه المعاني كلها، وهذا عندما قال للملك: {اجعني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم} ^{xxiii}.

2 – العمل: ويشمل عمل العامل، وهو المجهود الذي يبذله الإنسان لخلق المنفعة، سواء أكان يدويا كعمل الفلاح والعامل، أو عقليا كعمل المعلم والأستاذ والطبيب... كما يشمل عمل المنظم الذي يوجه العملية الإنتاجية ويوائم بين عناصر الإنتاج المختلفة، بما يحقق سير الإنتاج ومضاعفته.

3 – رأس المال: ويشمل الطبيعة، أي ثروات الأرض. كما يشمل رأس المال بمعناه المعروف.

وفي النصوص القرآنية نجد البيان الشافي لما يجب أن يتحلى به المؤمنون من إنفاق المال بإخلاص وسخاء في التنمية ابتغاء مرضاة الله، أي طلبا لرضاه. فيقول تعالى: {فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون} ^{xxiv}. وهكذا نجد في الإشارة إلى إيتاء المال على أنه حق أصحابه تأكيدا لمعنى التنمية الاجتماعية في الإسلام. فإعطاء المال غير مقيد بمجال محدود ولا بمقدار معين، وإنما هو أمر مطلق يشمل المجال الصحي والثقافي، وبذله من آيات الإيمان.

فالإسلام يعطي الفرد حقه في التمتع بثروته بالطرق المشروعة لكن عليه أن لا يتخلى عن المساهمة في خدمة المجتمع وذلك بأن يشارك في تحقيق أهداف التنمية في بلده ببذل المال لإيجاد بيئة ملائمة تنمو فيها المعرفة من أجل النهوض بالرجال والنساء ليسهموا في الإنتاج العلمي والاقتصادي، ويبرزوا مواهبهم وخبراتهم وقدراتهم العقلية. إن المسلم الثري في المنظور الاقتصادي الإسلامي ينبغي أن يشارك في التنمية الصحية والثقافية وفي كل مشروع من مشاريع التنمية والتقدم الإنساني بحيث تكون فيهما الصحة والتعليم عنصرا أساسيا.

واللافت للنظر أن الصحة والتعليم قد أخذت في العصر الحديث – لتهيئة رجال الغد لكي ينهضوا بالمسؤوليات – الأهمية الأولى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على العلاقات الاجتماعية والاستقرار النسبي للمجتمعات. وأن المجتمعات التي حدث فيها تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي عميق جاء بفضل الرعاية الصحية والنظر في التعليم في مختلف المراحل

إن الكل مطالب بتمكين ذوي الطاقات الفكرية من الشروع في استخدام المعرفة في مجالات الإنتاج، والعمل على إيجاد بيئة يزدهر فيها العلم، وتكثيف توليد المعرفة واكتسابها ونشرها، وتحديث نظام التعليم والتدريب، وهذا حتى يتم تجسيد أسسها في واقع الناس حتى يروها ماثلة أمام أعينهم في مجالي الصحة والتعليم، وهذا بلا شك سيحدث نقلة نوعية في الفكر والثقافة والعمل الاجتماعي والسياسي والإنتاجي والإبداعي، ويمكن الأمة من إبراز دورها العالمي بصورة أوضح، ويعينها على تحديث نفسها وقوتها في مضامير الحياة كافة.

ومن نافلة القول التأكيد على أن التنمية الشاملة، ومن ضمنها التنمية العلمية والصحية أصبحت قضية مهمة تحقق الرخاء. وهذا لن يتم إلا إذا كان القائمون عليها يشهدون بصورة أفضل احتياجات المواطنين وتعزيز التكافل الاجتماعي القائم على المساواة والعدالة والإنصاف، ويعملون على تدعيم حقوق الإنسان وحمايتها من خلال نشاط وجهود أفراد المجتمع كلهم. ثم يحرصون على تحقيق الإجماع جعل هذه الأسس محورا للتنمية القائمة على نشر التعليم الجيد والرعاية الصحية الأساسية الشاملة، ثم يتوصلون في الأخير إلى جعل الرغبة في التنمية تتبع من ذوات الأفراد بحيث يتعاونون فيما بينهم بدرجة عالية على تحقيق هذا الهدف السامي.

4- دور صحة الفرد في الإنتاج والتنمية

هدف التنمية في الإسلام هو (الإنسان) الصحيح البدن، القادر على العمل لإسعاد نفسه وأسرته ومجتمعه. وهذا الإنسان نفسه هو الوسيلة الأساسية للتنمية، فهو وسيلة الإنتاج ، وفي الوقت نفسه هو هدف الخدمات. فمن أجله توجد وزارات الصحة والتربية والتعليم، وعلى عاتقه تقوم فلاحه الأرض، وبعقله ويديه تصنع الأشياء والأدوات، ويتم التبادل التجاري.

ووفق هذا المنطق فإن الفرد يقوم بدور مزدوج: يأخذ وهو صغير عاجز، ويعطي وهو كبير صحيح متعلم. ومن ثم نجد أن الإسلام قد حث هذا الإنسان على العمل التتموي وإتقان الإنتاج ، واعتبر ذلك أمانة ومسؤولية. فيقول الرسول الكريم: إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه^{xxv}. لأن العمل المتقن ينتج المال فينتفع به المجتمع. كما أوجب الإسلام تنوع الإنتاج بحيث يشمل كافة الحاجات البشرية. ذلك أن القاعدة في الإسلام أن كل ما لا يتم الواجب إلا به يصير واجبا. كما أوجب الإسلام على كل مواطن أن يعمل وأن يأكل من كسب يديه. بمعنى أنه لا يرضى للناس أن يكونوا عاطلين عن العمل، عالة على الآخرين، يستجدون غيرهم بمدّ أيديهم إليهم، أعطوهم أو منعوهم. وقد بين الإسلام وسائل العمل المشروعة: وهي العمل إما باليد وإما بالآلة، استغلالا للأرض والمخاطرة بالتجارة وهي من أطيب الكسب الحلال، والربح بطريق الانتظار الذي يتكامل مع الاستيراد والتصدير الذي وسع في عصرنا نطاق التجارة.

ومن البديهي أن توجد وسائل غير مشروعة في العمل والإنتاج والتجارة. ومن الطرق غير المباحة في الكسب: انعدام الجهد الشخصي وشيوع الاستغلال والبطالة والكسل والعجز عن الإنتاج. وهذا كأن يتم جمع المال عن طريق الاحتكار والتعامل بالربا والغش والاحتيال... وهي أساليب تنافي الحد الأدنى من التكافل الاجتماعي، وتعارض أبسط مبادئ الأخلاق.

5- مقياس التنمية

يملك الإسلام مقياسا يقيس به التنمية، بحيث لا يجعل الاقتصاد الهدف الوحيد، ولا الاستهلاك هو مقياس السعادة. بل يجعل الاستهلاك وسطا بين الإسراف

والشَّح. ويرشد إلى أن يكون ذلك حسب وفرة الإنتاج وقلته. مصداقاً لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} ^{xxvi}. ومن المعلوم إن الإنفاق لا يكون بغير العمل والنشاط الاقتصادي. والعمل الصالح هو الحياة، والحياة هي العمل الصالح. ولا تعتبر الحياة حياة إلا بالعمل التنموي المثمر المنتج. وقد أمر الإسلام المسلمين بممارسة النشاط الاقتصادي المتمثل في: العمل الزراعي والصناعي والتجاري لتحصيل المال. فقال تعالى: {إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} ^{xxvii}. فالعمل الإنتاجي مصدر القوة ومصدر الحياة.

يقول الخبراء إن التنمية الاقتصادية التي تتعكس على التنمية الصحية والثقافية لا تمثل الغاية النهائية، وأن تطوير الاقتصاد وتحسين الصحة ونشر التعليم والثقافة يمكن قياسهما (كمًا) بمقدار الارتفاع في دخل الفرد، وتحسين حياة أفراد المجتمع، والانخفاض في نسبة الوفيات. غير أن رغد العيش لا يكفي وحده لإسعاد الإنسان، لأن الإنسان مكوّن من روح وجسد ^{xxviii}. ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لأحد أصحابه: {إِنَّ لِحَدِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا} ^{xxix}. ومهما وصل المواطن إلى البحبوحة المادية فهو مدعو للمحافظة على صحته وتحسينها وتطويرها، وذلك من أجل غاية أسمى، وهي تتمثل في المساهمة في تطوير الوطن، وحماية أمنه واستقراره، ومن ثم تنميته في جميع الميادين.

غير أن أتباع المدرسة المالتوزية من كبار الاقتصاديين في الغرب من يتطرف في رأيه، ويلغي من حسابه القيم الإنسانية، ويقول: إذا أردنا نجاح العمليات التنموية فعلياً أن ننسى كلياً موضوع التنمية الصحية في البلاد المتخلفة. فكل تحسّن صحي يعيق الانطلاق التنموي. أي أن تناقص نسبة الوفيات وتزايد عدد الأطفال يشكل خسارة اقتصادية، بحيث يصبحون مستهلكين لا منتجين إلى أن يبلغوا سنّ الشباب.

وهكذا، وحسب رأيهم فإن أي نموّ اقتصادي تستهلكه الزيادة السكانية، وتبقى البلاد مترديّة في التخلف. لكن هذا الرأي عارضته وقائع في المكسيك والصين الشعبية وغيرهما. إذ زاد معدل الإنتاج القومي بنسبة 50 % رغم أن الزيادة السكانية بلغت 30% أي أكثر من أي زيادة سكانية في سائر قارات العالم ^{xxx}. وهذا الرأي المتطرف يعارضه أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم: {تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ} ^{xxxi}. وتعود أهمية كثرة النسل القوي العقل الصحيح البدن إلى دوره الفعال في إحداث التنمية الشاملة، والذي يكون قادراً على حماية الوطن وتطويره اجتماعياً واقتصادياً وعلمياً.

1- أثر التنمية الصحية

هناك أساسيات ضرورية لبدء التنمية وانطلاقها، ومنها سلامة الفرد الصحية. وقد اعتبرت الجزائر الصحة حقاً أساسياً للمواطن، وشددت على تحسين مستوى صحة السكان عن طريق توفير خدمات صحية عامة، وبتوسيع الطب الوقائي والتحسين الدائم لظروف العيش والعمل في كامل التراب الوطني، باعتبار أن

الصحة هي إحدى الحاجات الأساسية للإنسان، ونتيجة لذلك فإن المحافظة على السلامة البدنية والعقلية للمواطن الجزائري تمثل أحد الأهداف الأساسية للدولة. إن غاية السياسة الصحية للدولة الجزائرية ينبغي أن تكون ترقية مواطن سليم البدن والعقل، وأن تشكل صحة المواطن منذ أن يكون جنينا في بطن أمه الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما ينبغي أن تخصص الأموال الكافية، وأن تبذل الجهود اللازمة من أجل رفع مستوى صحة السكان ليتمكنوا من الإنتاج وطلب العلم وتحصيله، وذلك ببناء المستشفيات والمصحات والمدارس في القرى والأرياف، وربطها بشبكة الطرق اللازمة، وتوفير الماء الصالح للشرب. وتدريب الأيدي العاملة التي تعتبر أساسا لبدء التنمية في تلك المناطق.

وهكذا يتعين لتحقيق التنمية الصحية في البلد أن تتفاعل الموارد الاقتصادية المختلفة، وأن يتم تسخيرها بكاملها، ويحسن استخدامها لتحقيق هذا الهدف المنشود، كل ذلك في ضوء ما يعانيه بعض المواطنين من أمراض وعلل وتدهور صحي. فيجعل ذلك الجهد الواعي المستمر حياة الناس طويلة خالية من العلل والأمراض، ويبلغوا مستوى من العيش يضمن لهم حياة كريمة.

ويدعم هذا الهدف النبيل المتمثل في التنمية المستدامة حديث الرسول الكريم الذي يلمح إلى هذا الأمر، إذ يقول: (سبع يجري أجرها للعبد بعد موته وهو في قبره: من علم علما أو أجرى نهرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا...^{xxxii}).

ويستخلص من هذا الحديث وجوب تقديم الخدمات الاقتصادية (الصحية والثقافية) لسكان القرى والمدن القاصية والدانية، وهذا بغية تحقيق التنمية الريفية بصفة عامة، وبسبب ما يعانيه أصحاب الدخل المنخفض، أي الذين يمتهنون الفلاحة والرعي، الذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم والتطوير في المجال الاقتصادي لتصح أبدانهم وعقولهم بصفة خاصة. ويضاف إلى هذا نفع آخر وهو منع حدوث نزوح ريفي إلى المدن سعيا وراء هذه الضروريات.

إن الأصل في الإسلام هو تحقيق المستوى اللائق لمعيشة كل فرد من أفراد المجتمع حيث وجد يحققه بعمله وجهده، فإذا عجز لسبب خارج عن إرادته كمرض أو بطالة، فإن من واجب الدولة أن تتكفل بذلك دون من أو أذى. وفي هذا المعنى يقول عمر: (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها، ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف). وفي هذا يقول الخليفة عمر أيضا: (لو مات جمل بشاطئ الفرات ضياعا لخشيت أن يسألني الله عنه)^{xxxiii}. وهذا يعني حرص خليفة رسول الله على مصالح أفراد الأمة سواء أكانوا في المدن أو الأرياف القريبة من مركز القرار أو البعيدة عنه.

ولعل هذا يؤكد مفهوم التنمية الذي يقوم على مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الذي يقتضي أن تضمن التنمية حاجة الإنسان إلى التعليم والتطبيب وحسن الصحة وكمالها، باعتبار أن لب التنمية وهدفها هو الإنسان نفسه، لأنه هو مصدر التنمية من خلال الاهتمام به، وذلك بتوفير متطلبات حياة كريمة من تغذية

سليمة كاملة العناصر، ورعاية صحية وتعليم أساسي يدعم قدرات الأفراد في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، بما يحقق في الوقت نفسه الاستفادة من النمو الاقتصادي المحقق، بتوسيع خبرات المجتمع، وتحسين قدراته البشرية بعملية متكررة ومستمرة، وهو مسعى إن نجح سيمكّن الأجيال من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المختلفة^{xxxiv}.

وحسب منظمة الصحة العالمية فإن الصحة لم تعد تعني فقط خلوّ البدن من الأمراض، بل أصبحت تعني حالة من الانسجام والاستقرار البدني والنفسي، تمكّن الفرد من ممارسة نشاطه اليومي على الوجه الطبيعي. لهذا بلغت التوعية الصحية في البلاد المتطورة مكانة عالية، وذلك باعتمادها على وسائل الاتصال الحديثة. ويشار هنا إلى التوعية الصحية في الطعام والشراب والهواء والنوم واليقظة وغيرها مما يمتّ بصلة لصحة البدن والعقل.

وبناء على هذا فإنه إذا ساء توزيع الموارد، وقلّت المشاريع الصحية التي تستهدف تحسين الصحة فإن ذلك يجعل الفقير فريسة للعلل والأسقام والأمراض، وبذلك لن يساهم في التنمية الاقتصادية لبلده من جهة، وسيكلف خزينة الدولة مبالغ مالية لعلاج من جهة ثانية^{xxxv}. والذي لا ريب فيه أن الاتجاه نحو الخدمات الوقائية، والرعاية الصحية الأولية تدعو لإعادة النظر في مناهج تعليم الطب، وتغيير نظرة المسؤولين عن الصحة للخدمات الصحية بصورة عامة.

والمتمنّ في الأحكام الشرعية يجدها تحضّ على المحافظة على الصحة البدنية والعقلية، لأنهما شرط لكمال أهلية الإنسان وأدائه للتكاليف الشرعية. ومعلوم أن الوضع الصحي في أي بلد يتأثر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي ويتفاعل معهما. لهذا يؤكد علماء الاقتصاد والصحة على التأثير المتبادل بين الصحة والاقتصاد ويدعون إلى إحداث تنمية شاملة. ذلك أن تحسين الصحة يؤدي بدون أدنى شك إلى زيادة ملموسة في الإنتاج الوطني. ذلك أن مكافحة الأمراض وحماية الأفراد من الإصابة بها يجعل المواطنين قادرين على العمل في الزراعة والصناعة وغيرهما، وهو ما يحسّن الوضع الاقتصادي، ويرفع مستوى الدخل والمعيشة، بعد أن يتحسنّ مردود الفرد العملي وإنتاجه، فضلا عن تمتعه بالراحة النفسية، ومن ثم إحساسه بالسعادة عندما يشعر بعدم الإصابة بالأمراض والوقاية منها، والتخلص من الآلام.

إن التنمية الصحية وخدمات الطب الوقائي الذي يمنع انتشار الأمراض، وحماية الأفراد منها ستوفر للفرد ثم الدولة كثيرا من النفقات. إذ من المؤكد أن كمية المال الذي ينفق في سبيل الحماية الصحية سيكون أقلّ من الأموال التي ستصرف في سبيل العلاج والأدوية والتنقل والنقاهة وضياع الوقت الثمين نتيجة الغياب عن العمل. ولن يختلف عاقلان في أن الصحة تلعب دورا هاما (سلبا أو إيجابيا) في الوضع الاقتصادي. لهذا يكتب (ونسلو Winslow) فيقول: (في البلاد الفقيرة يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء، ويزيد فقرهم عندما يصابون بالأمراض، ويشتدّ المرض عليهم لأنهم فقراء معدمون... وهكذا تدور الحلقة المفرغة)^{xxxvi}.

ومما ينبغي التأكيد عليه في الأخير أن الخبراء الاقتصاديين يرون أن التنمية الاقتصادية ركيزتها الرئيسية في التنمية الصحية والتي هي جزء لا يتجزأ منها. بل يقولون إنه قد لا تكون التنمية الاقتصادية ممكنة أصلاً قبل التركيز على الصحة وتحسينها أولاً.

ب- أثر التنمية العلمية والثقافية

لقد استعمل العرب كلمة الثقافة للدلالة على معانٍ متعدّدة، منها الحدق ومنها الفطنة والذكاء. وتستعمل الكلمة اليوم ليدل مفهومها المختصر على النشاط الإنساني في شتى مجالات الآداب والعلوم والفنون والعادات والأدب الشعبي والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من هذا فإن التعليم والتثقيف ينتج أشكالاً من المعارف والخبرات تلائم الظروف المتغيرة والمطالب المتجددة للمجتمع بالكيفية المرضية، والتي من شأنها الإسهام بقدر وافر في تغيير وضع الفرد والمجتمع نحو الأفضل. أي أن العلم والثقافة بمعناها الواسع تقضي على حالة الركود والجمود والتحجر الفكري، مما يؤدي إلى نقل المواطن والسمو به إلى حالة من النشاط الفكري والحركة والعمل الإنتاجي المثمر. وبعبارة أكثر وضوحاً أن التربية والتعليم والتثقيف هي عملية متواصلة تستهدف تغيير الإطار الفكري للفرد المستهدف إنماء عقله بالمعارف المتنوعة، وما ينتج عن ذلك من إكسابه خبرات ومهارات متنوعة تفيده في نشاطه الفكري وعمله الإنتاجي، وهذا بالتالي يؤثر في نوعية إنتاجه الذي يقدمه للمجتمع.

ج- أثر تنمية الإبداع الفكري

من المتفق عليه أنه كلما تفتحت أبواب المعرفة أمام الفرد، كلما ازداد إدراكاً للبيئة التي يعيش فيها، وعظم فهمه لأسرارها. ومن هنا يصبح من اللازم فهم الإبداع بأنه تنمية العقول التي وهبها الخالق لخلقها، وحماية الحواس التي توصلهم بالعالم الخارجي، فيروا ما يجري فيه، ويسمعوا ما يقع فيه، فيتمكّنوا من أداء واجبهم كاملاً: علماً وعملاً. والإبداع أنواع كل نوع له مجاله وميدانه. وأهم صنوف الإبداع:

1- الإبداع العقلي: ذلك أن العقل الراجح المبدع المفكر هو جوهرة الإنسان وزينته. وهو ينمو ويتفكّر بالتربية على التفكير، ويقوى بالإمداد بوسائل القوة والحماية، وهذا ليتمكّن من الاختراع والابتكار، وتهذيب الذات والسلوك. أما إذا لم تتمّ رعايته رعاية كافية، ووقع كبته وتمّ الحجر عليه فإنه سيبتلّد ويضمّر ويضمحلّ ثمّ يتلاشى، ومن ثمّ يصبح صاحبه كالحیوان الأعجم، مع أن الله قد خلق الإنسان وميّزه بالعقل والفهم والعلم والإدراك، ليتمكّن من أداء رسالته على هذه الأرض فيعمرها ويشيع فيها الخير. وبذلك يظلّ جديراً بصفته الإنسانية التي كرمها الله.

2- الإبداع الثقافي والعلمي والمعرفي والفني: ذلك أن العمل العقلي والعلم والمعرفة صنوان لا ينفصلان. فالعلم والمعرفة والتخطيط هو نتاج التفكير الذي يوقظ وينمو بالتنمية والتوجيه وإفساح المجال للعقل ليعمل ويطل عن طريق

الحواس على أفاق العالم الخارجي، فيكتشف أسرارها ونواميسه، ويجيد العمل والصناعة ويبدع فيهما إبداعاً ينفع الأمة.

والجدير بالذكر أن حقّ المواطنين في التنمية الشاملة هو حقّ الله الذي يعلو فوق كلّ الحقوق. ولهذا لا بدّ من حلّ جذري لهذه القضية الشائكة. وأول خطوة فيها هو ضمان التنمية في المجال المعرفي والثقافي. ذلك أن للثقافة أهمية بالنسبة للمجتمع، إذ تمثل كما يقول أهل الاختصاص: خلاصة التجارب والسلوكيات المتراكمة عبر القرون، وتبلور الطموحات التي يقوم على أساسها بناء المجتمع المنشود. أي تعليم الناس وتوعيتهم وتعبئتهم بهدف زيادة قدراتهم العقلية والعلمية بغية تمكنهم من القدرة على التحكم في مصيرهم.

ولا جدال في أن التنمية العلمية والثقافية تعدّان مؤشراً جيداً على التنمية البشرية، كما تعتبر أداة مركبة تهدف إلى ضمان التّمدن والتعليم، وشيوع العلم والمعرفة بين الناس، ويتحقق ذلك بإمام البالغين على الأقلّ بالقراءة والكتابة، وعدم استبعادهم من عالم التعليم والتكوين والتدريب، فضلاً عن توسيع ذلك ليشمل المرأة، فتشارك في التّمدن والتعليم التكنولوجي إلى جانب التوظيف لتبرز قدراتها، وتعتمد على نفسها في المستقبل.

وعلاوة على هذا فإنه يمكن أن نزيد فنؤكّد على أن مفهوم التنمية الثقافية والعلمية أعمق وأغنى من أن نحصره في محاربة الأمية والقضاء عليها بين الجنسين. بل لا بدّ من تركيز الانتباه على وجوب ضمان استمرار التعليم حتى النهاية. زيادة على تمكين الأفراد الموهوبين وسواهم من الإبداع والابتكار التكنولوجي، بغية تحقيق تنمية تكنولوجية في الوطن بوصفها مصدر قوة عملية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والعسكري. بل إن التنمية العلمية هي محرك ودافع ومحسن للتنمية الشاملة. مما يعني أن الاستثمار في الميدان العلمي هو أجدى استثمار وأنفعه لمستقبل البلاد والعباد. وسواء حصل ذلك عن طريق منظومة التربية والتعليم والتكوين، باعتبارها البيئة الخصبة التي تنبت فيها الكفاءات البشرية وتنمو باكتساب المعارف والمهارات نظرياً وتطبيقياً، أم تجاوز ذلك إلى قدرة المسيرين على المستويات التنظيمية للمؤسسات المختلفة.

وليس بخاف على أحد أن الدول المتطورة ترى أن تطور العنصر البشري علمياً وتكنولوجياً هو أحد ركائز التنمية المطلوبة، باعتباره العنصر المستفيد من تحسين مستوى معيشة معينة ومستوى التعليم، وباعتباره العامل الإنتاجي المهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وهذا القول يوصلنا إلى نتيجة أساسية مفادها ضرورة بناء مجتمع علمي يقوم على وجوب توفير المعرفة للجميع، وتضافر الجهود على المستوى الوطني من أجل تحقيق التنمية العلمية التكنولوجية والاقتصادية، لأنهما تعدّان في وقتنا الحاضر من أهمّ الشروط اللازمة للانخراط في المجتمع الدولي، وفي اقتصاديات العولمة التي تقوم أساساً على المعرفة. والمؤكّد أنه لا توجد تنمية اقتصادية ناجحة تتغافل عن الاهتمام بالواقع العلمي والثقافي. وبعبارة أخرى لا يمكن تصوّر تنمية اقتصادية دون تنمية ثقافية علمية.

وهذا الأمر يقتضي اتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع الجهود المبذولة في تنمية العلوم والفنون والآداب والبحوث المتعلقة بالتراث الشعبي بكل أشكاله عن طريق البحث العلمي. كما يستوجب تنمية الثقافة الوطنية حتى تصبح أداة أساسية للتعامل مع العالم المعاصر، وتمكّن من فهم وإدراك مكونات العالم الحديث، وإثبات الوجود والهوية بالنسبة للصراع السياسي العالمي، بالإضافة إلى التعامل معه على أساس تفوّح واع، واستيعاب للفكر دون خوف أو عقد. وبعبارة أخرى فإن التوعية الثقافية وتنشيط المحيط الثقافي التي ينبغي أن تضطلع بها كافة المؤسسات في أوساط العمال والفلاحين والشباب والإطارات بحيث تجعلهم يفهمون أهداف الجهود التي يبرجوها المجتمع منهم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، ثم يسارعون إلى تبنيها عن وعي واقتناع، ويسهمون في إنجاحها^{xxxvii}.

ومن جانب آخر فإن تعليم الفرد وتنقيفه يعطيه فرص التوظيف، ويخلق لديه الرغبة في العمل والقدرة عليه، ويدفعه إلى السعي للحصول على عمل في قطاع الصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية التي تحتاجه فينتفع وينتفع به، كما يؤدي إلى انخفاض حدة البطالة والفقر والكساد والركود. ذلك أن تعليم الفرد وتنقيفه يسهم كثيرا في تقدم المجتمع، وهذا بزيادة رأس المال البشري باعتباره أهم عوامل التنمية. إن التعليم المناسب لحاجات المجتمع، يساهم في إعداد الفرد لتلبية سوق العمل، وفي تطوير الإنتاج الاقتصادي، ومسايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات، وخاصة التخصصات العلمية والاقتصادية والهندسية التطبيقية. إن اكتساب المناهضة الذاتية عن طريق نشر الثقافة، وكسب المعرفة الدقيقة، وتفجير القوى الإبداعية الوطنية سيظل هو أحسن ضمان لنجاح السياسة الاقتصادية.

ولهذا فإنه ينبغي التسليم بأن الاهتمام بالتنمية الثقافية العلمية جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع. ذلك أن إشاعة العلم والثقافة لدى كل الفئات الشعبية سيمكّنهم من القيام بدورهم كاملا في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وضمان نجاح المسيرة الاقتصادية الوطنية. كما يساعد الأمة على التكيف مع المعطيات الجديدة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية من تغييرات في مخلف المجالات من جهة، وإنتاج أنماط ثقافية جديدة من جهة أخرى. وهذا كله سيصب في خانة عدم تعطل عقل الإنسان وخياله في مواجهة آثار الحضارة الآلية.

إن تنمية الثقافة والعلوم في بلادنا، واتخاذ كافة التدابير الضرورية التي تتيح تشجيع الإنتاج، وتوفير أدوات التربية والتعليم والتنقيف التي ينبغي وضعها في متناول الجماهير وسائر المعنيين بالثقافة والمعرفة، سيعمل على إيجاد ثقافة متطورة قادرة على التعبير عن وجدان الشعب ومطامحه ومتطلبات عصره حتى تكون محرّكا لعملية التنمية والتأقلم مع الواقع الجديد، والتخلص من أزمات التخلف، ومن ثم تحقيق طموحات التنمية التي تتناول الحاضر والمستقبل. ومما ينبغي التركيز عليه هو وجوب ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. ذلك أن المشكلة الاقتصادية في القرى هي مشكلة الجهل والفقر. وهي

لا تتمثل في الجوع والحرمان، وإنما تتجسد في ظاهرة التفاوت الشديد في توزيع ثروة البلد، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لأهل الريف، وعدم لحاقهم في المعيشة بالمستوى السائد في المدن. فالفلاح في القرية لا يشعر بقره وتخلفه وأمّيته إلا حين اتصاله بعالم المدينة.

ولقد أدرك الإسلام منذ البداية أنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. بل أدرك أيضا وبنفس المستوى أهمية العامل العلمي والثقافي. فقال تعالى: ﴿قلوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾^{xxxviii}. وقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ما بال قوم لا يفقهون جيرانهم ولا يعظونهم ولا يعلمونهم﴾^{xxxix}. ولهذا ينبغي أن تعمل التنمية الثقافية وفق خطة مرسومة لها أهداف واضحة تتلخص في توجيه الناس، سواء أكانوا كبارا أم صغارا، ذكورا وإناثا، لبناء شخصيتهم، وتوثيق صلتهم بالحاضر والماضي، وتحصين عقولهم من خلال برامج تدعو إلى النهضة الشاملة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والعلمية وغيرها.

وبهذا المفهوم يصبح من أولويات التنمية العلمية والثقافية الاهتمام بالشأن الثقافي والعلمي، وعدم ادخار أي جهد في نشر الوعي الثقافي، والعمل على ملء الساحة الوطنية وإخصابها بأجيال من المثقفين والمفكرين والفنانين والمبدعين في الأدب والمسرح والشعر والسينما والموسيقى والتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع وغيرها من المجالات، حيث تنمو شعلة التوعية من خلال ما يكتب. مما يعني أن التنمية الثقافية تقتضي تجنب تهميش المثقفين وعدم تلهيتهم بالأمر الفارغة، وتلافي تغليب التهرج على الإبداع، واختزال الثقافة في المهرجانات التي لا تسهم في تحريك الفكر ولا تتاصر الإبداع الثقافي.

فالتنمية الثقافية تعني في وجه من وجوها ترك الحرية للمثقف في أن ينظر للأمر من زوايا متعددة، ومن ثم يعمل على إقناع غيره دون قمع. وبذلك تصير مدرسة للحوار المتعدّد الرؤى والأطروحات، فتصبّ جميعها في واد تطوير المجتمع وتحسينه. ولن يحصل هذا إلا عندما تولي المؤسسات الثقافية أهمية قصوى لكل ما يخدم المجتمع ويحرّره. فيشتغل المثقف حسب قدراته في فضاءات الثقافة والتربية والإعلام وتآليف الكتب والمسرحيات وإخراج الأفلام والفنون التشكيلية، وبذل النشاط حيث ما أمكن له في ربوع الوطن، فضلا عن الذود عن الحرية تحقيقا للمقولة الشائعة: (الثقافة خبز الفقراء). ولتحقيق هذا المطالب فإنه ينبغي توظيف البحث العلمي من أجل التنمية، وتعبئة كل القوى والطاقات لعملية التنمية الاقتصادية بصورة سريعة ومنظمة، وذلك عن طريق الاقتصاد المدرّس المستمدّ منهجه من النظام الإسلامي^x.

وهذا يقودنا إلى القول بأن الإسلام قد اعتنى بالتنمية الثقافية العلمية عناية فائقة. باعتبار أن العلم هو الباب الأوسع إلى الإيمان وإلى معرفة سنن الله وإلى التفكير في الكون. والدليل على ذلك أن نلاحظ أن أول ما نزل من القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك

الأكرم الذي علم بالقلم^{xlii}. لأن القراءة هي مفتاح كل العلوم التي تؤدي إلى تطوير المجتمع، وتسهم في تقدمه وإسعاده. ومن الشواهد النبوية التي تحض على التنمية قول الرسول صلى الله عليه وسلم: {فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب^{xliii}. وفي هذا الحديث بيان واضح على وجوب العناية بالعلم والتنمية الثقافية.

ولتلافي التخلف الاقتصادي وبطء التنمية، فإن الإسلام يريد إيجاد أفراد أقوىاء في أبدانهم وعقولهم، فيتمكّنون بهاتين الميزتين من تنمية الثروة الوطنية لينتفع بها المجتمع في تنمية وجوده ككل. وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي إلى استقرار سياسي يسمح بتوسّع النشاط الاقتصادي^{xliiii}.

6- مناقشة نتائج الدراسة

يتضح من الدراسة أن رعاية صحة الفرد والعناية بجسمه، ثم الاهتمام الخاص بحسن تعليمه وتنقيفه وتكوينه سيكون لهما أثر جيد ومباشر في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية، من خلال توظيف إمكانيات الفرد وقدراته وطاقاته وكفاءته التي اكتسبها خلال مراحل حياته الأولى. وهذا يعود إلى أن الإنسان القوي المتعلم سيصبح في مرحلة شبابه وما يتلوها في حالة من النشاط الفكري المبدع، كما يصير نشطا وعاملا منتجا ليس في حالة من الركود والجمود والأتكال. في حين أن عدم تعليم الفرد أو إهمال صحته حتى يصبح أميا جاهلا عليلا مقعدا، ستنتج عن ذلك التصرف آثار سلبية ضارة تثير الشفقة.

كما دلت نتائج الدراسة على أن أحكام الإسلام حثت على وجوب القراءة والتعلم، ونصحت بوجوب حماية الجسم والعقل من كل ما يضر بهما، فحرمت تناول كل ما يؤدي البدن والعقل معا. كما هدفت إلى إيجاد فرد قوي في جسمه وعقله. وفضل آيات القرآن من يملك القوة العلمية والجسمية على غيره، إذ قال تعالى على لسان أحد أنبياء بني إسرائيل لقومه: {إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا، قالوا أتى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يوت سعة من المال، قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم^{xliii}. أي أن الله قد اختاره دونكم لأنه أكثر منكم علما وأشد قوة وسلامة في الأعضاء، وصبرا في الحرب ومعرفة بها. وقال صلى الله عليه وسلم بشأن القوة الفكرية والجسمية: {المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز^{xliii}. وقال أحد علماء الحديث إن المراد بالقوة هنا: قوة العزيمة والإرادة والفتنة وصفاء القريحة وسلامة العقل، وهي جميعها في تقديري أساس كل تنمية وأهم عناصر كل نهضة.

خاتمة

من خلال ما سبق تناوله في ثنايا الدراسة نخلص إلى النتائج الآتية وهي:

1 - أن تنمية المجتمع وتطويره يتطلب أولا إيجاد الفرد الصحيح الجسم القوي البنية الذي تلقى تعليما وتكويننا متميزا، وأصبح ذا خبرة علمية وعملية وثقافية بكيفية مرضية تساعد على استثمارها لخدمة المجتمع وتطويره.

2 — إنه اعتباراً لأهمية صحة المواطن فإنه ينبغي أن تتكفل الدولة بجميع المشاكل الصحية في الوطن، وأن ترسم سياسة صحية متكاملة تلبي بفعالية حاجيات المواطن الصحية الأساسية والعاجلة. وأن تتخذ كل الإجراءات الصحية والوقائية والاستشفائية داخل هياكل صحية منظمة وموزعة توزيعاً جيداً عبر كل أرجاء الوطن. وهذا يقتضي بذل مزيد من الجهد في سبيل تطوير العلاج الأولي وجعله قريباً من المواطن حيثما حلّ وارتحل، سواء في المدن أو الأرياف، وتشجيع الأبحاث العلمية في مجال الصحة. وأول ما ينبغي توفيره في هذا المجال هو تحسين ظروف العيش المتمثل في توفير السكن الصحي والغذاء الكامل والماء النقي، وضمان التربية الجسمية والرياضية والنظافة العمومية وتطهير المحيط، فضلاً عن إعداد وتنفيذ سياسة وقائية صحية عن طريق التوعية والتوجيه الصحي، والفحوص الدورية للتلاميذ وطلاب الجامعات والعمال والفلاحين، ومكافحة الأمراض المعدية.

3 — من الواضح أن التحولات الاقتصادية في البلاد وما نتج عنها من تغيرات عميقة في المجتمع تقتضي مضاعفة الجهود من أجل تطوير التعليم ومحاربة الأمية والتسرب المدرسي. ولعل ما يلفت الانتباه أن التنمية الشاملة لن تتحقق إلا إذا تم إعداد فرد متعلم تعليماً جيداً قادر على الدخول بفعالية في سوق العمل المنتج. فالفرد المثقف ثقافة مبنية هو العامل الأساسي في تحقيق وإنجاز عملية التنمية. فالثقافة التي يحتاج إليها المجتمع من أجل أن يخوض معركة التقدم، ومن أجل التغيير نحو الأفضل لا يمكن أن تكون ثقافة سطحية ضحلة. إن إرساء دعائم علم صحيح وثقافة أصيلة متفتحة على قيم العصر وملترمة بالدفاع عن قيم الشعب الجزائري هي إحدى غايات المجتمع الجزائري، وهي التي تمكن لا محالة من دفع عجلة التقدم، وترقية الإنسان الجزائري، وإتاحة الازدهار الكامل لكل أبعاد الشخصية الجزائرية، وتجعل المواطن المتعلم المثقف فرداً منتجاً يخوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويسهم بفعالية في بناء صرح حضارة جزائرية عصرية.

الاقتراحات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

- 1 — الحرص الشديد على المحافظة على صحة الفرد البدنية والعقلية من خلال طعامه وشرابه وكسائه ومسكنه.
- 2 — إحداث تعليم جيد في جميع مراحل التعليم، ورفع مستوى الفرد الفكري والثقافي من خلال تطوير مهارات البحث العلمي، ومن ثمّ تدريبه على الإنتاج والإبداع العلمي والتكنولوجي، ومزج العلم بالعمل يجعله يتفاعل مع بيئته الاجتماعية والطبيعية من أجل معرفتها بغية تطويرها والاستفادة منها.
- 3 — إيلاء الصحة والثقافة عناية كبرى، وذلك بقيام الجهات المعنية بتوفير مركز صحي ومكتبة ثقافية علمية في كل حيّ وفي كل قرية لضمان متابعة سلامة صحة

المواطن وزيادة ثقافته ووعيه بتوفير أدوات التربية والتنقيف ووضعها في متناول الجميع.

4 – زيادة وعي الفرد بأهمية توظيف إمكانياته البدنية وقدراته الفكرية في خدمة المجتمع وتطويره.

الهوامش

- ⁱ جمال الدين بن منظور : لسان العرب ج15 دار صادر بيروت ط1 ص341
- ⁱⁱ سورة الإسراء : الآية 16
- ⁱⁱⁱ العرصة : هي كل بقعة واسعة بين الدور ليس فيها بناء مسكون . أي هي الساحة التي تتوسط المنازل .
- ^{iv} الحاكم النيسابوري : المستدرک علی الصحیحین ج2 دار الکتب العلمیة بیروت ط1990/1 ص14
- ^v سورة القصص : الآية 77
- ^{vi} محمد بن إسماعيل البخاري : صحيح البخاري ج2 دار ابن كثير بيروت ص370
- ^{vii} محمد بن إسماعيل البخاري : صحيح البخاري ج2 ص518
- ^{viii} أبو داود السجستاني : سنن أبي داود ج2 دار الفكر بيروت ص745
- ^{ix} محمد علاش : محفّرات النشاط الاقتصادي في الإسلام جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم الاقتصادية ص35
- ^x محمد علاش : محفّرات النشاط الاقتصادي في الإسلام ص44
- ^{xi} حلمي مرزوق : الإسلام والفكر المعاصر دار النهضة العربية بيروت ط1982 ص16/15
- ^{xii} إبراهيم حرركات : السياسة والمجتمع في عصر الراشدين الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ط1985 ص98
- ^{xiii} أحمد بن حنبل : مسند الإمام أحمد ج3 مؤسسة قرطبة القاهرة ص191
- ^{xiv} محمد بن إسماعيل البخاري : صحيح البخاري ج6 ط1987 ص212
- ^{xv} سليمان بن أحمد الطبراني : المعجم الأوسط ج7 دار الحرمین القاهرة ط1415 ص289
- ^{xvi} سورة يس : الآية 35
- ^{xvii} سورة البقرة : الآية 286
- ^{xviii} محمد بن إسماعيل البخاري : صحيح البخاري ج2 ص776
- ^{xix} سورة البقرة : الآية 164
- ^{xx} سورة البقرة : الآية 195
- ^{xxi} أبو داود السجستاني : سنن أبي داود ج1 ص529 قال الألباني : صحيح .
- ^{xxii} سورة التوبة : الآية 60
- ^{xxiii} سورة يوسف : الآية 55
- ^{xxiv} سورة الروم : الآية 38
- ^{xxv} أحمد بن علي التميمي : مسند أبي يعلى ج7 دار المأمون دمشق ط1984/1 ص349
- ^{xxvi} سورة الفرقان : الآية 67
- ^{xxvii} سورة الجمعة : الآية 10
- ^{xxviii} عبد الرحمن يسري أحمد : تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي الإسكندرية ص38
- ^{xxix} محمد بن إسماعيل البخاري : صحيح البخاري ج2 ص697

- xxx الدكتور كييال Jur Milic Kybal مدير التنسيق في بنك التنمية للقارة الأمريكية في ورقة عمل قدمها عند مناقشة التقنية عن النمو الاقتصادي .
- xxxi أبو داود السجستاني : سنن أبي داود ج 1 ص 625
- xxxii أحمد الأصبهاي : حلية الأولياء ج 2 دار الكتاب العربي بيروت ط 4/1405 ص 344
- xxxiii عبد الحي الكتاني : التراتيب الإدارية ج 1 دار الكتاب العربي بيروت ص 268
- xxxiv محمد ليزين : حقوق الإنسان والفقر المدقع ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، لجنة حقوق الإنسان ، الدورة 55 سنة 1998
- xxv علي عبد القادر : أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ط 14/12 2001
- xxvi ونسلو C.E.A.Winslow : ثمن الصحة . وتكاليف المرض منشورات منظمة الصحة العالمية ص 79
- xxvii التعليم والأمية في الجزائر حسب بيانات التعدادات السكانية سنة 1987/1977/1966 الجزائر ص 34
- xxviii سورة التوبة : الآية 122
- xxix أبو نعيم الأصبهاني : معرفة الصحابة ج 3 ص 375
- xl موفّق محمد عبده : الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية دار الحامد للنشر الأردن ط 2004 ص 58
- xli سورة العلق : الآية 5/1
- xlii أبو داود السجستاني : سنن أبي داود ج 2 ص 314
- xliiii علاش محمد : محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام ص 198
- xliiv سورة البقرة : الآية 245
- xlv مسلم بن الحجاج القشيري : صحيح مسلم ج 4 دار إحياء التراث العربي بيروت ص 2052